

البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية

أ . بن حليلة هوارية

د . بطاهر علي

جامعة بالشلف

الملخص:

أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على استقطاب الودائع واستثمارها في كافة المجالات، بالإضافة إلى توفير السيولة اللازمة لذلك من خلال استعمال صيغ تمويلية متعددة، كما أنه من المفيد لها أن تفصح عن إستراتيجيتها التي تهدف إلى تصحيح مواطن الخلل خاصة في مجال إدارة المخاطر في ظل تعاملاتها داخل السوق المالي الإسلامي سواء في سوق النقد أو في سوق رأس المال، والتي بدورها ما تكون مدعمة برقابة شرعية لضبط معاملتها وأدائها وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونشير إلى أن سوق الأوراق المالية الإسلامية تلعب دورا بارزا في التسريع من وتيرة التنمية الاقتصادية كأداة لنموذج مثالي منافس في الأسواق العالمية، وفي هذا المجال نجد ماليزيا طبقت عدد كبير من مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي جعلها محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العالم الإسلامي عن طريق استخدام دراسة اقتصادية تحليلية للتجربة الماليزية لاستخلاص النتائج والآليات التي يمكن أن تطبق على أرض الواقع لإنقاذ العالم الإسلامي من دائرة التخلف والتبعية للاقتصاد الوضعي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، السوق المالي الإسلامي، الصكوك، الصكوك في ماليزيا

Abstract

Islamic banks have proved its ability deposits and its investment in all .in addition they provided the needed liquidity through the use of multiple funding formulas It is also useful for them to disclose their strategies which aim to correct the glitches imbalances especially risk management in the light of their dealings the Islamic financial market in the monetary or capital market ,and which in their turn are supported by the legitimacy of supervision to adjust their dealings and tools in accordance with provisions and principles of the Islamic Sharia or law .we point out that the Islamic Stock exchanges play a prominent role in accelerating the economic development pace .In this field ,Malaysia has applied a significant number of the principles of the Islamic economy which made her an example of special focus for many economists in the Islamic world.

مقدمة

ان عملية التحولات التي شهدتها العالم في ظل التغيرات الدولية جعلت كثيرا من الدول تفكر جديا بضرورة تهيئة المستلزمات الضرورية لعملية التحول في الانشطة الاقتصادية و المالية ، و اعادة النظر باليات عمل المؤسسات المالية و المصرفية الاسلامية والتحول بها من البنوك اللاربوية المحدودة الامكانيات الى مؤسسات شاملة متكاملة ذات محتوى مالي كبير و ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة ، و هذا ما مكنها من ارتياد مختلف افاق العمل المصرفي المتوافق و احكام الشريعة الاسلامية .و استطاعت تحقيق نجاحات ملموسة من خلال تقديمها لمجموعة من صيغ التمويل المصرفية الناجحة و المتميزة و البعيدة عن الربا ،فضلا عن دخولها حيز الاسواق المالية من خلال بعض الادوات المالية المتفقة مع احكام الشريعة الاسلامية ، و كان من الضروري للبنوك الاسلامية الخوض في الاسواق المالية الاسلامية التي

البنوك الاسلامية و علاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية

بدورها توفر فرصة هامة لكل مستثمر حيث يتمكن من تقليل خسائره و مخاطره و زيادة عائداته ، و ذلك من خلال تنوع محافظته المالية و اختيار الادوات الاقوى و الاكثر نجاحا و مشروعية ، و تمثل السوق المالية الاسلامية محطة هامة لإعادة تنقية و ضخ الاموال الحلال و تمويل المشروعات الناجحة ، مما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي . و تعتبر الاسواق المالية الاسلامية العلاج الافضل و الانسب لحل معظم المشاكل التي تواجه البنوك الاسلامية و تحدد من نجاحها . و هذا ماسعت اليه ماليزيا بعد فترة من الصراعات من اجل تجاوز الازمات التي كانت تحول بينها و بين حلها ، و ذلك عن طريق التوسع في عدة قطاعات بالإضافة الى فتح مجالات واسعة للاستثمار .

مشكلة البحث : انطلاقا من معطيات هذا البحث وفي إطار توضيح الأسس الشرعية التي يعالجها فإن الإشكالية التي نسعى إلى بلورتها يمكن حصرها في السؤال التالي:

ما هي طبيعة علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي؟ وما مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية؟ وحتى تتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث فقد ارتأينا تقسيمه الى المحاور التالية :

اولا : البنوك الاسلامية تعريفها ، اهدافه ، مسؤولياتها

ثانيا : السوق المالي الاسلامي تعريفه ، خصائصه ، شروطه ، وظائفه

ثالثا : دور السوق المالي الإسلامي في تفعيل مشاركات البنك الإسلامي

رابعا : الصكوك الإسلامية الماليزية وتقويمها

خامسا : آفاق التجربة ومعوقات الصيرفة الإسلامية بماليزيا

اولا : البنوك الاسلامية تعريفها ، اهدافه ، مسؤولياتها

اصبحت البنوك الاسلامية حقيقة واقعية ليس في الامة الاسلامية فحسب و لكن في جميع بقاع العالم اذ هي منتشرة في معظم الدول ، مقدمة لذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة و اصبحت هذه البنوك واقعا ملموسا و فعالا ، تجاوز اطار التواجد لينفذ الى افاق التفاعل و الابتكار و التعامل بالاجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم . الذي يدفعنا الى التعريف على مفهومها و الاحاطة بأهدافها و خصائصها .

1- تعريف البنك الاسلامي : لقد اخذ مفهوم البنك الاسلامي حيز كبير من تفكير الكتاب و المفكرين ، فكانت هناك جملة من التعاريف نذكر منها :

البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية. بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية⁽¹⁾. وقد عرفها رائد فكرة التجربة المصرفية الإسلامية الدكتور أحمد النجار على أنها أجهزة مالية تستهدف التنمية، وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل. بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية⁽²⁾.

البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية

البنك الإسلامي مؤسسة مالية و مصرفية و استثمارية و تنموية و اجتماعية تستمد منطقتها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يميزه عن غيره من البنوك الأخرى (3) .

البنك الإسلامي مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية و اجتماعية و دينية تهدف الى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على اسس اخلاقية و انسانية و اقتصادية و اجتماعية ، اي انه مؤسسة لا تهدف الى الربح بقدر ما تستهدف قيم تربوية و اقتصادية و اجتماعية عليا لتحقيق بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ، وهو مؤسسة لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا و عطاء و يلتزم في معاملاته و انشطته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية اي وفق قاعدة الغنم بالغرم و يكون هناك طرف بماله و الاخر بجهد لخدمة التنمية (4) .

و يتضمن مفهوم البنك الإسلامي مجموعة من الخصائص نذكر اهمها فيما يلي (5) :

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث التعامل بالربا و الالتزام بالحلال و الابتعاد عن الحرام ،
- حسن اختيار القائمين على ادارة الاموال بهدف ضمان تنفيذ الاحكام الشرعية في المعاملات المصرفية ،
- الصراحة و الصدق و الشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح و معدل العائد على اموالهم المستثمرة في البنك ،

- تنمية الوعي الادخاري و عدم حبس المال و اكتنازه و البحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها ،

- تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقا للأولويات الإسلامية ،

- اداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة اموال و معاملات و نتائج اعمال البنك الإسلامي ،

- المساهمة في احياء و نشر فقه المعاملات ،

- عدم اسهام هذه البنوك و تأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم ،

2- أهداف البنوك الإسلامية

من المعلوم أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة و رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف، والتوصل لأسلوب إتباع هذه الحاجة هو الحل، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيقا لذلك توجد عدة أهداف يمكن تصنيفها إلى:

أ - الأهداف المالية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف مالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء دور الوساطة المالية، بمبدأ المشاركة في ضوء أحكام الشريعة وهذه الأهداف هي:

• جذب الودائع وتنميتها: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية، فهو يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية وذلك باستثمار الأموال بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها المطلقة والمقيدة أم ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية، أم ودائع الادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

• استثمار الأموال: تعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين. ويوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية.

• تحقيق الأرباح: يعتبر هدف تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكن دليلا على نجاح العمل المصرفي الشرعي الإسلامي. والأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، إضافة إلى أن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين⁽⁶⁾

ب- أهداف خاصة بالمتعاملين: للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي على النحو التالي:

• تقديم الخدمات المصرفية: بحيث يكون بجودة عالية وبصفة متميزة للمتعاملين.

• توفير التمويل للمستثمرين: حيث يقوم البنك باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له، عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال في الأسواق.

• توفير الأمان للمودعين: الثقة أهم عامل لنجاح البنوك الإسلامية، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة⁽⁷⁾.

ج- الأهداف الاجتماعية:

تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بالمهام المتمثلة في إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية، وإدارة الإرث والأموال، ومنح القروض الحسنة وتقديم التبرعات، المساهمة في إنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح، إنشاء شركات التأمين الإسلامية لبت روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، كما تساهم في تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعا، وتحريم الاحتكار والاحتياز، وذلك من خلال جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتعاملين بالربا، والتي تؤدي إلى اكتنازها بما لا يفيد المجتمع. إضافة إلى إحداث الاندماج بين عنصري العمل ورأس المال، وهذا يتضح من خلال عقد المشاركة التي تؤدي إلى تنقية المعاملات المالية من الربا، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال، الأمر الذي يساهم في القضاء على البطالة، أيضا تساهم في إثراء الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع⁽⁸⁾.

د- أهداف داخلية: من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البنوك الإسلامية:

• تنمية الموارد البشرية: التي تعد العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح من خلال العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي لا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

• تحقيق معدل النمو: من أهداف البنوك الإسلامية الاستمرار، ولهذا يجب أن تحقق معدل نمو يساعدها على الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

• الانتشار جغرافيا واجتماعيا: لتحقيق جميع الأهداف سابقة الذكر يجب أن تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

و- أهداف إبتكارية:

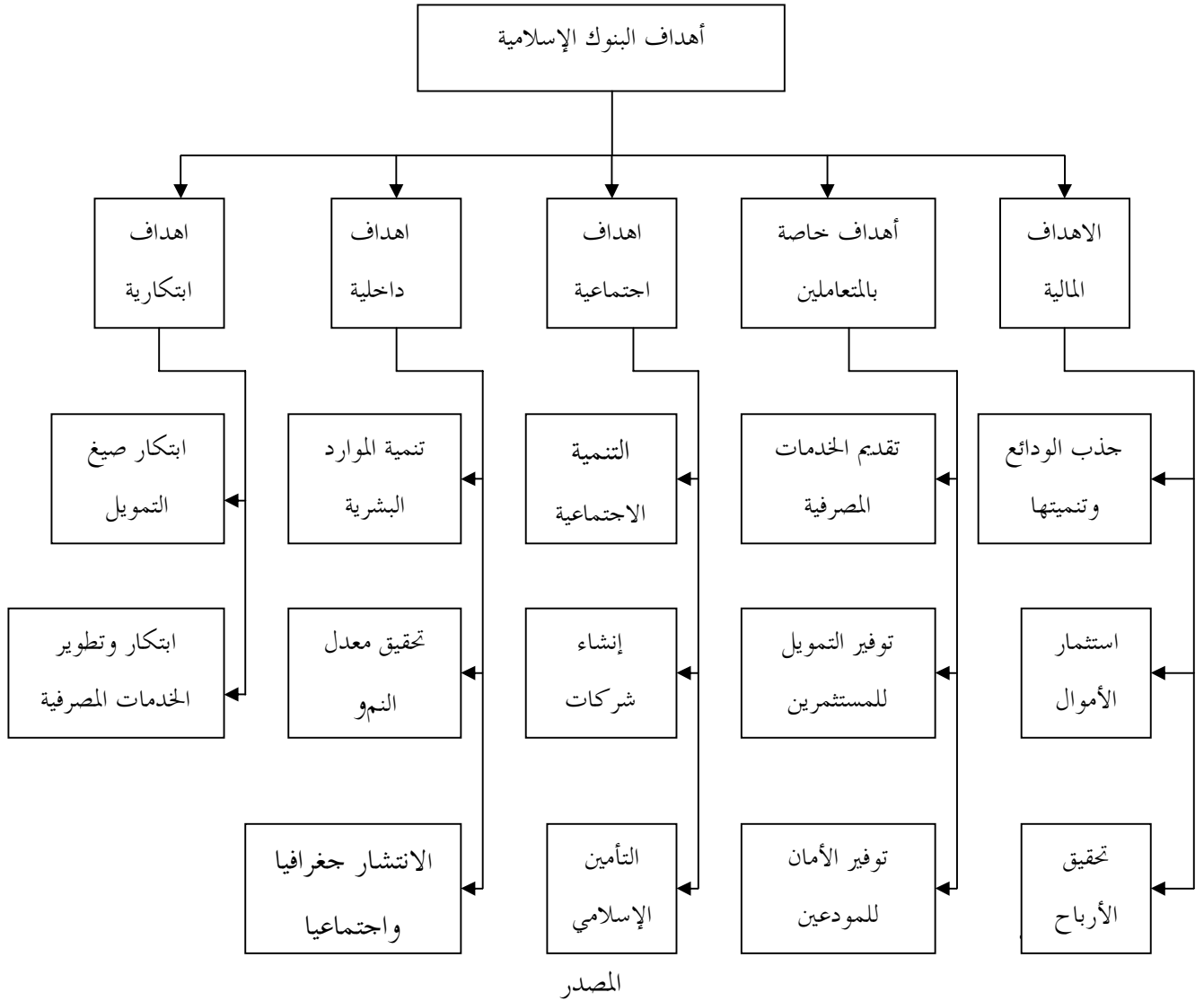
البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية

حتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

• ابتكار صيغ التمويل: سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين.

• ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن⁽⁹⁾. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أهداف البنوك الإسلامية:



3- مسؤوليات البنك الاسلامي :

البنك الاسلامي ليس مجرد مؤسسة تهدف الى الربح و الامان و الاستمرارية و لكنه مؤسسة من مؤسسات العمل الاسلامي ، و جزء من منظومة الاقتصاد الاسلامي ذا الاهداف السامية ، و انما تمتد الى مجموعة من المسؤوليات التي يجب

على البنك الاسلامي ان يخذها بعين الاعتبار و يسعى الى تحقيقها في طريق تحقيقه لاهداف الربحية ومن هذه المسؤوليات مايلي (10) :

أ- مسؤولية عقائدية : تتمثل في تعميق مبادئ العمل الاسلامي و النظام المصرفي الاسلامي لدى المتعاملين في البنك و المتعاملين معه

ب- مسؤولية تنمية : ذلك من خلال ايجاد المناخ المناسب لجذب راس المال الاسلامي الجماعي ، و اعادة توظيف الارصدة الاسلامية داخل المجتمعات الاسلامية

ت- مسؤولية استثمارية : تشمل نشر و تنمية و تطوير الوعي الادخاري و منع الاكتناز و ترشيد الاستهلاك بهدف تعبئة الموارد و توظيفها و ابتكار صيغ مصرفية و مالية جديدة تتوافق و الشريعة الاسلامية و تتناسب مع متغيرات الزمان و المكان

ث- مسؤولية اجتماعية : ذلك من خلال الموازنة بين الربحية المالية و العائد الاجتماعي باستخدام و سائل ذات اهداف اجتماعية مثل الحث على الزكاة و جمعها

ج- مسؤولية ثقافية : من خلا نشر الكتب و المجالات في الثقافة الاسلامية و المعرفة المصرفية الاسلامية و احياء و بعث التراث في المعاملات المالية التجارية و المصرفية

ثانيا : السوق المالي الاسلامي تعريفه ، خصائصه ، شروطه ، وظائفه

1- تعريف السوق المالي الاسلامي : تختلف تعريف السوق المالية الاسلامية عند الباحثين حسب موضوعها و نوعها ، الا ان اغلبهم يعتمد على تعريف السوق المالية وفق المصطلح الوضعي و يضعها في اطار الشريعة الاسلامية و من بين هذه التعريفات مايلي :

هي سوق منظمة يتم فيها تلاقى ارادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الاوراق المالية المشروعة تهدف الى تعبئة المدخرات النقدية و توجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (11) .

للسوق المالية معنيان معنى واسع يضم مجموعة التدفقات في المجتمع بكافة اجالها القصيرة و المتوسطة و الطويلة الاجل بين افراد المجتمع و قطاعاته و معنى ضيق ينحصر في سوق او بورصة الاوراق المالية ، و السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد و انما في معاملات محددة ، و من هنا فان مصطلح السوق المالية الاسلامية يمكن ان يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالضوابط الشرعية ، كما يمكن ان تتداول فيها الادوات المالية من الاسهم و الصكوك الاسلامية على الوجه الذي تجيزه الشريعة الاسلامية (12) .

هي سوق منظمة تعقد في مكان معين في اوقات دورية للتعامل الشرعي بيعا و شراء لمختلف الادوات المالية و تهدف الى تعبئة المدخرات النقدية و توجيهها نحو المشروعات المنتجة (13) .

كتعريف شامل حول مفهوم السوق المالي الاسلامي يمكن تعريفه على انه احد اجهزة الوساطة المالية المهمة في الاقتصاديات المعاصرة ، لان هذا الجهاز يوفر للمستثمر الضمان و السيولة و الربحية و التوازن بين الاهداف ، و هو طموح اي مستثمر و لهذا السبب اهتم الباحثون في الاقتصاد الاسلامي بهذه الاسواق و ذلك من خلال استحداث ادوات متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية لكي يتسنى لجمهور المتعاملين المسلمين التعامل بهذه السوق بدلا من حرمانهم من فوائدها و ميزاتهما .

من خلال التعاريف يمكن توضيح الجوانب المختلفة للسوق المالية الاسلامية كمايلي :

• تستمد السوق المالية الاسلامية مفهومها من مفهوم السوق المالية بشكل عام ، اذ انها تمثل الالية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من اصحاب الفائض المالي و تحويلها الى اصحاب العجز المالي من خلال اصدار ادوات مالية معينة و تداولها ،

• ينبغي ان تكون الادوات المالية التي يتم التعامل بها في السوق المالية الاسلامية تتوافق مع الشريعة الاسلامية اصدارا و تداولا كالأسهام العادية و لايجوز التعامل بالسندات لأنها تشمل على الفائدة ،

• ينبغي ان تكون كل العمليات و المعاملات التي تتم في السوق المالية الاسلامية خالية من كافة المحاذير الشرعية كالغش ،الغرر :الاحتكار و المقامرة.....الخ

• مساهمة السوق المالية الاسلامية الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في البلدان الاسلامية وذلك من خلال تركيزها على الاستثمار الحقيقي و ليس الوهمي ،

2- خصائص السوق المالية الاسلامية :هناك عدة خصائص تتميز بها السوق المالية الاسلامية عن غيرها من الاسواق و يمكن حصرها فيمايلي :

أ- خلو عمليات السوق المالية الاسلامية من كافة المحظورات الشرعية :تعتبر هذه الخاصية من اهم مايميز السوق المالية الاسلامية عن غيرها فينبغي ان تكون جميع عملياتها خالية من محظور شرعي مثل الربا ، الغرر ، القمار ، الميسرالخ(14) .

ب- خضوع السوق المالية الاسلامية لطبقة الرقابة الشرعية :ان وجود هيئة رقابية شرعية بالأسواق المالية الاسلامية سيعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين و جمهور المتعاملين بهذه المؤسسات لاطمئنانهم بان جميع أنشطة و اعمال هذه المؤسسات مطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية (15) .

ت- التعامل بالأدوات المالية المتوافقة و احكام الشريعة الاسلامية :حتى تقوم السوق المالية الاسلامية على اسس متينة لا بد من وجود ادوات مالية اسلامية مصممة وفق شروط و احكام تسمح بالتعامل فيها بواسطة مختلف طوائف المستثمرين و تكون هذه الادوات ادوات ملكية و مشاركة و مساهمة في رؤوس اموال مشروعات لأدوات اقراض و اقتراض .

ث- الاهتمام بالسوقين الاولى و الثانوية بشكل متوازن :تضم السوق المالية الاسلامية ضمن مكوناتها الاساسية سوقين مهمين السوق الاولي هو السوق الذي تنشأ فيه علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية الاسلامية و المكتتب فيها ، و اما السوق الثانوي فهو السوق الذي تتداول فيه الاوراق المالية الاسلامية التي سبق اصدارها و تم الاكتتاب فيه .

3- الشروط اللازمة لاقامة سوق مالية اسلامية :ويمكن تجسيد هذه الشروط في ثلاثة منها:

أ- الشروط المهنية: تتعلق بالأبعاد المحاسبة والإدارة المالية للأصل المالي، أو للأداة أو ورقة مالية متداولة، وكذلك للجهة الصادرة عنها، كما أن هذه الشروط يجب التأكد من تحققها من قبل جهتين إشرافيتين على الأقل، الأولى هيئة الرقابة الشرعية للجهة المصدرة والثانية تتمثل في إدارة السوق المالية الإسلامية. ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

-تحديد الأدوات المالية الإسلامية المرخص إصدارها.

-التأكد من التزام الأطراف المشاركين في السوق المالية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المعايير.

-تحديد معيار كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية والأدوات المالية.

البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية

- اعتماد القيمة العادلة أساسا لإصدار أدوات الأوراق المالية
- أن يتم مراعاة خصوصية الأدوات المالية، احتمال إمكانية كون الإصدار والتداول متعلق بالنقود والديون أو الذهب والفضة.
- أن يتم وضع أسس مالية واضحة وصارمة تبين مقدار كفاية رأس المال للوسطاء الماليين⁽¹⁶⁾.
- ب- الشروط الفنية: تتمثل في الإجراءات أو المتطلبات المتعلقة بالقضايا الإدارية والتنظيمية وتتكفل بتحقيق هذه الشروط الهيئات الإدارية المشرفة على السوق المالية في ظل اقتصاد السوق، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:
- أن يتم وضع هيكل مؤسس فعال ومتكامل.
- أن يتم تنظيم آليات الإعلان عن مدى التزام المتعاملين في السوق بالشروط المهنية.
- التزام الجهات الراغبة بإصدار أدوات أو أوراق مالية بتقديم كافة المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار من قبل المستثمرين.
- إثبات ملكية الأصول والأدوات المالية المصدرة والمتداولة في السوق المالية الإسلامية.
- عدم السماح بعمليات تداول الأدوات المالية الإسلامية بمحددات العرض والطلب المصطنعة، أي العروض الوهمية في السوق المالية التقليدية.
- أن يتم تداول الأدوات المالية الإسلامية في السوق بواسطة وسطاء مرخصين بهذا العمل.
- تحديد الشروط الواجب توفرها لاعتماد الوسطاء في السوق ومراقبة تحققها.
- ت- الشروط الشرعية: التي تتمثل أساسا فيما يلي:
- إعلان التزاماتها بالشرعية الإسلامية بالنصوص والمقاصد والأحكام.
- الإباحة الشرعية بأن تكون الأدوات في السوق المالي الإسلامي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تكافئ أطراف العقد حتى يكون صحيح ومنتج ومحقق لغاياته الشرعية، وخلو التعاملات من الربا الذي حرّمته الشريعة.
- الخلو من الغرر، أي ما كان على خطر الوجود والعدم، أو الحصول وعدمه.
- الخلو من الجهالة في البيوع أي ما علم حصوله وجهلت صفته.
- الخلو من الاحتكار أي ما يؤول إليه.
- الخلو من النجش أي أن يزيد احد في السلعة وليس في نفسه شراؤها يريد بذلك أن ينفع البائع ويخسر المشتري.
- الخلو من الخلافة أي أن يحدّد أحد العاقدين الآخر بوسيلة موهمة قولية أو فعلية تحمله على الرضا في العقد.
- الخلو من التدليس وهو كتمان البائع العيب في المبيع عن المشتري مع علمه ليوهم المشتري بخلو المبيع من العيوب⁽¹⁷⁾.
- 4- وظائف السوق المالي الإسلامي: تتمثل وظائف السوق المالي الإسلامي في العناصر الآتية:
- المساهمة في تدعيم وزيادة حجم الاستثمار القومي عن طريق ترشيد استخدام الموارد التمويلية وتوجيهها للمجالات والمشروعات الاستثمارية الأكثر فائدة للمجتمع.
 - تنويع مصادر التمويل طويلة الأجل أمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي المساهمة في تصحيح التجربة المصرفية الإسلامية، مما يمكنها من استثمار أموالها استثمارا طويلا الأجل، وبما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية ورغبتها في الملازمة بين الربحية والسيولة والأمان.
 - تقديم خدمات استشارية مثل توفير المعلومات والبيانات المالية من الأسواق المالية يسترشد بها المستثمر.

- توزيع المخاطر نظرا لصعوبة التنبؤ بنجاح المشروع أو فشله.
- منع الاحتكار بحيث تكون سوق حرة مفتوحة تحكمها الأنظمة والتعليمات.
- منع المتاعب ويتم ذلك بواسطة أنظمة الرقابة والضوابط المحددة سلفا للشركات المسجلة في السوق والوسطاء.
- إعطاء مؤشر حول مناخ الاستثماري بحيث يقوم الخبراء الاقتصاديين بدراسة أسواق الأوراق المالية ومعرفة وضع الاقتصاد العام في البلد.
- صلاحية التمويل والتبادل ويتم ذلك في السوق من خلال نقلها من مستثمر إلى آخر بسرعة.
- تعبئة المدخرات في المجتمع من خلال نشر الوعي الادخاري الإسلامي واستقطاب الأموال المكتنزة لأسباب شرعية.
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل عن طريق الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والاهتمام بالصناعات الصغيرة⁽¹⁸⁾.

ثالثا : دور السوق المالي الإسلامي في تفعيل مشاركات البنك الإسلامي

يعتبر السوق المالي خطوة لتطوير الجهاز المالي في البلاد، لأنه يساهم باستغلال أفضل الموارد المالية المتاحة من خلال تجميع المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر إنتاجية، وبسبب الإعلان عن الأسعار في السوق المالي فستقل التكاليف الناتجة عن شركات الوساطة والتي تتسبب في تقلبات أسعار البيع والشراء بشكل كبير.

بدأت البنوك الإسلامية تنظر إلى أهمية وجود سوق مالي إسلامي، وقد اجتمع مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الثامنة لبحث هذه الإمكانية، حيث ظهرت أهمية هذه السوق كوسيلة للمتاجرة في السلع والأسهم والعملات، وكذلك تقديم الحلول للمشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوفير الاستثمارات في المشاريع المنتجة وتوزيع رأس المال على الأنشطة الاستثمارية في قطاعات السوق المختلفة وفي الآجال المختلفة⁽¹⁹⁾.

1- ضرورة السوق المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية:

يشهد العالم في ظل العولمة تغيرات هائلة ومتسارعة في الاقتصاديات العالمية كما ونوعا، وفي ظل هذه التغيرات بدأت البنوك الإسلامية في النمو ليتسنى لها احتلال الموقع الملائم لها ووضع إستراتيجية علمية للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية للتأقلم في هذا المناخ الجديد والعمل على توفير نظم تمويلية بكفاءة وفعالية تتوافر فيها متطلبات الشريعة الإسلامية، مع المحافظة على مواكبة متطلبات عصر العولمة الذي أصبح واقعا لا يمكن إغفاله فضلا عن ظهور خدمات مصرفية جديدة تلبى رغبات المتعاملين وتحقق ثروات اقتصادية ومالية.

إن الصناعة المصرفية كبقية الصناعات تتطلب مقومات ومهارات عالية لنجاحها فضلا عن التجديد المستمر لتلبية متطلبات المتعاملين معها.

إلا أن هناك إشكالية في عمل البنوك الإسلامية وهي ضعف التكامل بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة، تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية، فضلا عن إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية، ولتفعيل دور البنوك الإسلامية لابد من قيام سوق مالي إسلامي، ولعل من أهم الأسباب الداعية إلى إقامة مثل هذه السوق هي:

البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية

• يبحث المستثمرون المسلمون عن قنوات استثمارية تنسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو أن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تنسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

• اتحاد الدين والمصالح المشتركة يعد من أهم العوامل التي تساهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي.

• تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقرها الشريعة الإسلامية.

• بالإمكان العمل في السوق المال الإسلامي بالخيارات الشرعية التي أقرتها الشريعة⁽²⁰⁾.

2- البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي:

تحتل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى منزلة مهمة، ولها الدور البارز في تفعيل وتطوير الأسواق المالية عن طريق ترويج الأدوات المالية المتنوعة وتسويقها وفتح القنوات استثمارية جديدة وغيرها من المهام، وتقصد بالأدوات المالية إصدار الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها من الأدوات المالية. ويمكن للبنوك الإسلامية القيام بالدور نفسه بوصفها جزءا مهما من أنواع البنوك ومن ثم يمكن لها أن تلعب دورا بارزا في تنشيط السوق المالي عن طريق:

• إقامة بيوت وصناديق الاستثمار وتأسيس شركات الوساطة.

• لضمان كفاءة وفاعلية هذا الدور للبنوك الإسلامية في تطوير أسواق المال يتوجب على هذه البنوك إيجاد

المنافذ الاستثمارية التي من شأنها رفع الكفاءة الأجهزة الإدارية عن طريق:

- وضوح الثقافة المالية واحترام تقاليد التعامل في الأسواق المالية.

- إدخال التقنيات المالية والمصرفية الحديثة.

ومن ثم تعدد الفرص والخيارات الاستثمارية للمستثمرين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية.

وتعد عملية الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي بصورة عامة والبنوك الإسلامية على وجه التحديد أمرا ضروريا لتفعيل الأسواق المالية الإسلامية وتحقيق الأرباح، ويتم ذلك من خلال أمور عدة أهمها:

✓ تشجيع الرسمة وكفاية رأس المال في البنوك والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية فضلا عن تشجيع قيام

الشركات والمؤسسات المساهمة بوصفها بديلا لحالات التملك الفردي والعائلي السائدة في الدول العربية، وإدراج

أسهمها في البورصة.

✓ تنمية الوعي الاستثماري والادخاري لدى الأفراد والمؤسسات لتوسيع عمل السوق المالي من خلال تطوير البنية

الأساسية اللازمة والقادرة على توفير مستلزمات الاستثمار، والمساعدة في عملية استقطابه مثل الأوعية

الاستثمارية.

✓ بذل الجهود الخاصة والرسمية لتطوير الجهاز المصرفي العربي بصورة عامة والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص من

أنظمة وأدوات استثمارية والتجديد الدائم بما يكفل قدرته على مواكبة متطلبات العصرنة ويضمن تفعيل دوره في

إنجاح السوق المالية وتطوره من خلال مقدرته على حشد الموارد المالية وتحسين مجالات توظيفها⁽²¹⁾.

✓ تفعيل دور البنوك العاملة على إثبات صلاحية الصيغة الإسلامية للتعامل في مجال ابتكار أدوات أو قنوات استثمارية

جديدة بوصفه متطلب أساسي⁽²²⁾.

رابعا : الصكوك الإسلامية الماليزية وتقومها

1- الصكوك الإسلامية الماليزية:

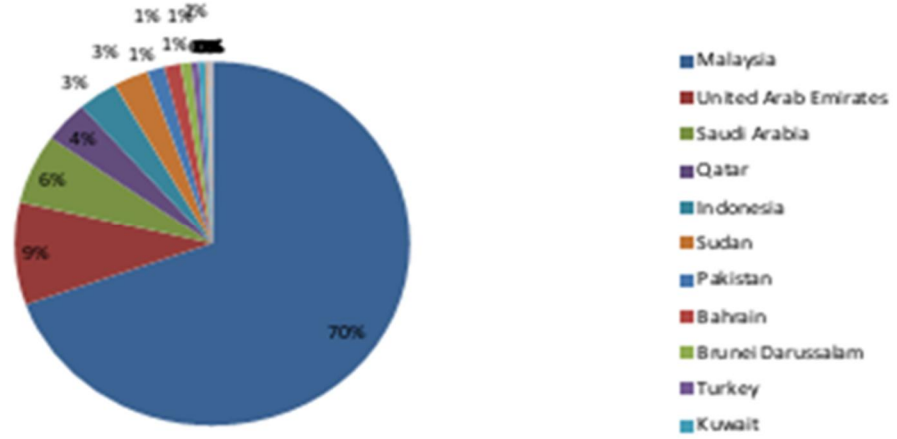
تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، ويقدر المحللون جهود ماليزيا في صناعة التمويل الإسلامي، فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك العالمية إذا أصدر فيها ما يقارب ثلثي قيمة الصكوك في العالم، كما تدير موقعا على شبكة الانترنت، ويسجل فيه كل الإصدارات بطريقة شفافة، وتأتي شركتا الغاز والنفط الماليزية على رأس المؤسسات المصدرة للصكوك، وهما شركتا شل الماليزية وبتروناس الحكومية واللذان تقوم بإدارة صكوكا بمليارات الرينجت سنويا. وقد أطلقت ماليزيا سوق الصكوك في عام 1996 من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية، ومن ثم تتابع إصدارات الصكوك، ففي عام 1997 م أصدرت شركة الخزانة الاستثمارية (جهاز الاستثمار التابع لحكومة ماليزيا) ما قيمته 750 مليون دولار أمريكي، ولمدة خمس سنوات، وكانت هذه الصكوك مدعومة بأسهم شركة خزانة، وتعد هذه الصكوك الأولى من حيث قابليتها للتداول، وهي طريقة مبتكرة في معالجة خدمة الدين، لذا أظهرت ماليزيا التنوع في المنتجات المالية الإسلامية.

وفي عام 2002 م أصدرت شهادات ائتمان بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، ولمدة خمس سنوات وقد أصدرت على أساس صيغة الإجارة، ويعد هذا الإصدار الحكومي الأول، والذي بموجبه قامت الحكومة ببيع حق الاستفادة في الأراضي إلى شركة الصكوك العالمية الماليزية، ثم يعاد بيع هذه الصكوك إلى المستفيدين، وتحتفظ الشركة بحق الاستفادة في الممتلكات في صندوق الائتمان، وقد أصدرت هذه الشهادات بمعدل سعر عائم، ومستندة إلى منحى الائتمان السيادي لحكومة ماليزيا عوضا عن قيمة الأصول، ومن ثم اتسع النطاق في إصدار الصكوك لدعم قطاع العقارات، وعلى مستوى نطاق عالمي. وفي عام 2004 م أصدرت ولاية سارواك صكوك إجارة بقيمة 350 مليون دولار أمريكي، ولمدة خمس سنوات، بهدف تجميع الأموال لتطوير المشاريع التنموية المختلفة، كما أصدر في نفس العام صكوك استصناع بقيمة 425 مليون رنجيت، ولمدة تبدأ من ثلاث سنوات حتى عشر سنوات، بهدف إنشاء مشروع صحي سمي باسم مركز سرواك الصحي الدولي، وتعطي عائد 4.5% يدفع كل ستة شهور، وقد حصلت على تصنيف ائتماني من نوع AAA من قبل شركة التصنيف الائتمانية الماليزية، وقد تم بيع صكوكا بقيمة 553.7 مليون رنجيت. أيضا أصدرت في نفس العام صكوك استصناع بقيمة 1.130 مليار ومائة وثلاثون مليون رنجيت بهدف إنشاء طرق سريعة تمتد من الشمال إلى الجنوب في منطقة جاهور بارو، ولمدة تصل إلى 20 عاما، وتعطي عائدا ثابتا يعادل عدد نقاط معين من القيمة الاسمية للصكوك، ويدفع كل ستة أشهر، وقد حصلت على تصنيف ائتماني من نوع AA3 و A2 من قبل شركة التصنيف الائتمانية الماليزية. كما أصدرت في نفس العام صكوك استصناع بقيمة 500 مليون رنجيت، بهدف تمويل مشاريع تنموية مختلفة، ولمدة تبدأ من 2.5 حتى 9 سنوات، وتعطي عائدا يتراوح من 5% حتى 7.55%، ويدفع كل ستة شهور، وقد حصلت على تصنيف ائتماني من نوع A+ من قبل شركة التصنيف الائتمانية الماليزية.

وفي عام 2005 م أصدر البنك الدولي صكوكا إسلامية بقيمة 760 مليون رنجيت، ولمدة 5 سنوات، وتعد هذه الصفقة أكبر عملية تمت بعملة الرنجيت⁽²³⁾ وبذلك تكون ماليزيا من أوائل الدول التي أصدرت صكوكا، إذ تمثل 70% من سوق الصكوك والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01) إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة (2001 جانفي 2013)

البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية



المصدر: سليمان ناصر وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

من خلال الشكل نلاحظ أن الخبرة الماليزية وتطور قطاعها المالي قد ساعدها كثيرا في حصولها على الأفضلية في هذا المجال حيث صدر منها ما نسبته 70% من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك بحسب البلد خلال الفترة (2001 م جانفي 2013 م)، بقيمة تقدر بحوالي 324.5 مليون دولار أمريكي لحوالي 3045 إصدار، حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية منها إصدارات شركة باوستان القابضة في ماليزيا لتمويل إنشاء محطة توليد الطاقة. (24)

وفي هذه المدة استمرت ماليزيا في الاحتفاظ بالمركز الأول في مجال إصدار الصكوك، حيث وصل سوق الصكوك إلى ذروته سنة 2007 م حين بلغ 47 مليار دولار، غير أنه انخفض سنة 2008 م ليلعب 21 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية، وندرة السيولة ومنطق الانتظار والترقب من قبل المستثمرين، وقد بقي الحال على ما هو عليه في سنة 2009 م بسبب الأزمة التي شهدتها مجموعة من إصدارات الصكوك وبعد ذلك بدأ ينتعش سوق الصكوك منذ سنة 2010 م حتى بلغ الحجم العام لإصدار الصكوك في سبتمبر 2013 م قدر بـ 94.65 بليون دولار، حيث كانت نسبة النمو 14.1% الأمر الذي جعلها أكثر وأشهر أدوات سوق رأس المال الإسلامية والشكل الأتي يوضح ذلك. (25)

الشكل رقم (02) حجم نمو سوق الصكوك:



المصدر: محمد أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مؤتمر كوالالمبور العالمي الحادي عشر، التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ماليزيا، 10 نوفمبر 2014، ص 14

2- تقييم التجربة الماليزية:

بالرغم من النجاح الذي حققته ماليزيا في مجال الصكوك إلا أنها لم تحصل على قبول دولي في الدول الإسلامية، إذا اقتصر تداول الصكوك على الأسواق المالية المجاورة، مثل سوق اندونيسيا وأسواق الدول الغربية، وذلك بسبب اعتماد بعض الصكوك الماليزية على عقد بيع العينة وبيع الدين المحرمان شرعا، لذلك هي بحاجة إلى استبعاد هذه العقود المحرمة ومن ثم تعزيز الجانب الشرعي في جميع مراحل الصكوك، وقد تميزت الصكوك بأنها أصدرت من قبل الحكومة، والقطاع الخاص وكانت معظم الصكوك مدعومة بالأصول، وتعطي جملة الصكوك معدل عائد متغير، كما تميزت بتنوع الصكوك القائمة على المشاركة والإجارة، والبيع الآجل والمضاربة والمراجحة.⁽²⁶⁾

3- دور الرقابة الشرعية في إصدار الصكوك الإسلامية

يتولى المستشار الشرعي عملية تقييم الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات الخاصة في ماليزيا، ويعتبر المستشار الشرعي المتخصص مستقلا عن اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، ولكنه يخضع للتنظيمات و الإرشادات و القرارات الصادرة عن هذه اللجنة، حيث أكدت التعليمات الخاصة بعرض الصكوك الإسلامية على ضرورة تعيين الجهة المصدرة للصكوك الإسلامية مستشار شرعي متخصص في شؤون الصكوك الإسلامية وفقه المعاملات للتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، وتم عملية تعيين المستشار الشرعي بالتوافق مع هيئة الأوراق المالية الماليزية وفقا للشروط التالية:

-أن لا يكون مفلسا.

-أن لا يكون قد ارتكب جريمة ناشئة عن الإجراءات الجنائية.

-أن يكون حسن السيرة والسلوك.

-أن يمتلك المؤهلات والخبرات الضرورية لاسيما في فقه المعاملات وفقه الشريعة الإسلامية، وثلاث سنوات من الخبرة كحد أدنى في المجال المالي الإسلامي، ويكون دور المستشار الشرعي جوهريا في المصادقة على إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا ومن أهم المجالات التي يمكن أن يركز عليها:

أ- عمل المسودة الخاصة قبل إصدار الصكوك الإسلامية:

وهذا يستوجب تعيين المستشار الشرعي لإعطاء الرأي الشرعي المتعلق بإصدار الصكوك، والتأكد من التزام الجهة المصدرة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويتمثل دوره بالتأكد من أن التوثيق المقترح للصكوك تم وفقا للشرع، حيث يقوم بفحص وتحليل للتأكد من صحة التنفيذ.

ب - عمل بنية الصكوك الإسلامية:

يقوم المستشار الشرعي بدور هام في إبداء الحكم والرأي الشرعي المناسب للتأكد من كافة الأمور المتعلقة ببنية هذه الصكوك وإصدارها بصورة مطابقة للضوابط الشرعية. وعليه يجب أن يتأكد من إفصاح المعلومات الشرعية في طلب إصدار الصكوك الإسلامية وتشمل المعلومات ما يلي:

❖ نوع الموجودات التي ستمول بها الشركات.

❖ الهدف الجوهري من استخدام الموارد المالية المتحصلة من الصكوك الإسلامية.

❖ بيان التسهيلات التمويلية الإسلامية التي تنطوي عليها مبادئ الشريعة الإسلامية المثبتة فيها وقيمة البيع والشراء وحساب نسبة الربح أو حصة الاشتراك في الربح.

ج - كافة الأمور الإدارية والتشغيلية:

إن كافة الأمور الإدارية والتشغيلية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية المقترحة بحاجة إلى فحص وتحليل، وتخطيط بصورة دقيقة من الجهة المصدرة ليتمكن المستشار الشرعي من إبداء رأي شرعي حول هذه الأمور⁽²⁷⁾.

خامسا: آفاق التجربة ومعوقات الصيرفة الإسلامية بماليزيا

1- واقع وآفاق التجربة الماليزية: وتتمثل فيما يلي:

أ- الخطة الإصلاحية في ماليزيا من 1990م إلى 2020م

أخذ الاقتصاد الماليزي في استيعاد قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987م، كما مكنت السياسات الإصلاحية من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة جديدة بدءا من 1990م/2020م في عهد رئيس الوزراء محمد مهاتير، وتعرف هذه الخطة بالخطة الإستراتيجية ل2020م، والتي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول 2020م، ويتم ذلك باستمرارها في تحقيقها لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي 7.2 حتى نهاية الخطة⁽²⁸⁾. حيث أعربت لجنة الأوراق المالية الماليزية عن تفاؤلها إزاء مستقبل أسواق المال الإسلامية معتبرة أن تزايد الصفقات العابرة للحدود من شأنه أن يعزز نمو أسواق المال الإسلامية ويزيد الإقبال من مختلف أرجاء العالم على هذه الصناعة.

ودعت اللجنة إلى تعزيز موقف الأسواق المالية الإسلامية من خلال التقريب بين الفتاوى والتفاسير بشأن الأطر القانونية والضريبية التي تتباين من دولة إلى أخرى.

وتشير احد التقديرات الحكومة الماليزية إلى أن سوق المال الإسلامية الماليزية ستتمو إلى ثلاثة تريليونات رنجيت (967 مليار دولار بحلول عام 2020م)⁽²⁹⁾ ومن الأسباب التي جعلت ماليزيا تسير بخطتها نحو النجاح ما يلي:

-تحديد الأهداف بدقة: فهو من العوامل التي ساعدت على تكريس الجهود عن طريق وضوحها.

-واقعية الأهداف: بحيث وضعت أهداف مدروسة بدقة تتناسب مع ما حققتها من إنجازات اقتصادية من خلال الخطة 1990/1970.

-شمولية الأهداف: صاغت ماليزيا أهدافا شاملة لجميع نواحي المجتمع والاقتصاد، إذا أنه يجب أن يشمل نفس مستوى الرعاية الاجتماعية والثقافية التي وصلت إليها هذه الدول.

-القيادة القوية: إذ تتميز هذه القيادة بمعالجتها للقضايا معالجة جذرية مع قدرتها على مواجهة ما قد يحدث من أحداث عرضية، فقط استطاعت هذه القيادة أن تتخطى أزمة 1982م بنجاح، وهذا ما أهلها لأن تكون قادرة على اتخاذ القرارات القوية في إطار تنفيذ الخطة 2020م.

كما أن سياسات الإصلاح في ماليزيا استندت إلى حد كبير على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لأن الإسلام هو السلاح الوحيد الذي تواجه به تحدياتها الداخلية والخارجية.⁽³⁰⁾

ب- بفرص ماليزيا بعد رئاسة الآسيان لتفعيل المصرفية الإسلامية:

البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية

مع بداية عام 2015م تولت ماليزيا رئاسة مجموعة الآسيان، وهو منصب تنظمه لوائح التجمع، بحيث تتولى الرئاسة دولة كل عام حسب الترتيب الهجائي للدول، ويظم الآسيان عشر دول اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا. وفي إطار سعي التجمع لوضع رؤية مستقبلية لعلاقاته التجارية و الاقتصادية، تكون أمام ماليزيا فرصة كبيرة لتفعيل المالية الإسلامية للاستفادة من مجالات التعاون الرئيسية بين دول التجمع وعلى رأسها المالية والبنوك، فقد خطت ماليزيا خطوات متقدمة فيما يتعلق باستخدامات متعددة للصكوك الإسلامية مما سيفتح لها المجال للدخول في تنفيذ مشروعات بدول التجمع أو خارجه، حيث تسعى اليابان حاليا لإقامة منطقة تجارة حرة مع التجمع، وتحرص مؤخرا للاستفادة من آليات التمويل الإسلامي.

وما يزيد من فرص ماليزيا في مجال المالية الإسلامية أن تجمع الآسيان قد أزال العديد من العوائق و الإجراءات من أمام حركة رؤوس الأموال بين دوله، وبذلك سيكون من السهل على البنوك الإسلامية الماليزية التمدد بنشاطها في باقي دول الآسيان، إلا أن الأمر المهم في مجال الصيرفة الإسلامية والذي يمثل تحديا وفرصة في نفس الوقت، من خلال اجتماع وزراء خارجية الآسيان الذي استضافته ماليزيا يوم 22 جانفي 2015 م والذي وضع ضمن أجندة موضوعات دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو لزوم تواجد المصرفية الإسلامية للخروج من دائرة تمويل المراجعة واستغلال باقي صيغ الاستثمار الإسلامي من استصناع ومشاركة ومراجعة وإيجارة، وبما يتناسب مع متطلبات هذه المشروعات من وسائل تمويلية تلائم ظروف عملها، وتساعد على النمو والتطوير.⁽³¹⁾

2- معوقات الصيرفة الإسلامية بماليزيا:

بالرغم من أن ماليزيا تتوافر لها بيئة مناسبة للتمويل الإسلامي، وذلك لوجود بنية تحتية قوية وأنظمة دائمة، إلا أنها تحتاج إلى تعزيز المشاركات باستقطاب المضاربين الأجانب بالإضافة إلى العديد من المعوقات نذكر منها:

- تكوين هيئات الرقابية الشرعية في ماليزيا مازال محدودا من ناحية عدم شمولها لمختلف التخصصات والميزات المهمة إلى جانب علماء الشريعة، فلا بد من وجود علماء التمويل والمحاسبة، والتجارة والقانون والإدارة، وفي ذلك إثراء للاجتهاد الجماعي الذي تقوم به الهيئات الشرعية.
- قلة المنتجات التي يمكن الاستثمار فيها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.⁽³²⁾
- ضعف المقاربة التكاملية بين إطارات الصيرفة الإسلامية.
- اعتماد كثير من المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية بعض المنتجات المالية المحرمة عند جمهور العلماء مثل العينة وبيع الدين.
- ضعف التوعية الدينية بالمالية الإسلامية، وذلك من خلال الضعف في التفريق بين الصيرفة الإسلامية والوضعية بسبب إغفال قضايا المعاملات والتركيز على قضايا العبادات⁽³³⁾

الخاتمة

ارتبط قيام البنوك الإسلامية بالصحة الإسلامية التي انتشرت في العالم، وقد اعتمد نموها ودورها المستقبلي على نضج الوعي الإسلامي والاقتصادي داخل المجتمعات، مما مكنتها من إثبات وجودها وتحقيق نتائج مالية عالية، حيث كان الاعتراف بها على مستوى محلي وإقليمي بل عالمي، ما جعلها تتميز عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية، وأصبح منهجها المتميز يعبر عن حقيقتها داخل السوق المالي الإسلامي الذي بقي بدوره محافظ على هيكله بغية تفعيل نشاطه من

البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية

خلال إقامة مؤسسات مالية إسلامية، ومن ثمة إنشاء هيئات دولية يتمثل دورها الرئيسي في ترسيخ مبادئ الفكر الإسلامي.

ومن أجل تقوية العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي كان لا بد من السعي إلى ابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة تخدم مصالحها وتوفر السيولة في الوقت اللازم تفاديا للوقوع في الأزمات، إلا أن ذلك لا يمنع أن نشير إلى أن هذه الأدوات لازالت بحاجة إلى التطوير والإبداع حتى تكون قادرة على أداء الدور الاقتصادي المأمول منها.

وبالحديث عن التجربة الماليزية التي نجحت في تحويل أنظار العالم من منطقة الخليج إلى جنوب شرق آسيا فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي، نجد أنها قد تألقت وحققَت نجاح باهر في سوق رأس المال الإسلامي. خاصة في مجال الصكوك ولم يكن ذلك مرتبط بجمودة وكفاءة الإدارة وحسب بل ارتبطت أيضا باهتمام الحكومة بهذا المجال، خاصة على مستوى الرقابة الشرعية، وهذا ما ساعدها على أن تكون مركز دولي لسوق رأس المال الإسلامي العالمي، وبذلك تصبح بديل عن السوق التقليدي من جهة ونموذج للمستثمرين من جهة أخرى.

النتائج و التوصيات :

- أن البنوك الإسلامية هي بنوك رباعية الأبعاد، الاجتماعي كالزكاة وأخلاقي من خلال المعاملات، وبعد تجاري كالمراجحة والإيجارة، واستثماري كالسلم والاستصناع، وتنموي كالمشاركة في المشاريع التنموية.

- تواجه البنوك الإسلامية بيئة مليئة بالتحديات خاصة في حالة الأزمات.

- إن البنوك الإسلامية تمثل الجانب المهم للنظام الاقتصادي الإسلامي، والذي يعتبر بدوره جزء من النظام الإسلامي الشامل مما يميزها عن غيرها من البنوك التقليدية.

- تعتبر السوق المالية الإسلامية الركيزة الأساسية لنجاح البنوك الإسلامية

- توصف العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامية بالعلاقة التبادلية من خلال توفير فرص استثمار وتوفير السيولة.

- التجربة الماليزية هي المثال الأمثل للنظام المصرفي الإسلامي.

- تكتيف عمليات البحث والتطوير من أجل ابتكار المزيد من الأدوات المالية الإسلامية سواء في البنوك الإسلامية أو السوق المالي الإسلامي.

- ضرورة إتباع إستراتيجية فاعلة وشاملة لإدارة السيولة.

- توفير البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة.

- التنويع والملائمة بين مبدأ السيولة في البنوك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق ربحا جيدا للمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل.

- تشجيع وترقية التعاون بين البنوك الإسلامية فيما بينها وبين المؤسسات المالية.

- محاولة الاستفادة من التجربة الماليزية من أجل بناء نظام مالي مصرفي إسلامي جزائري

قائمة المراجع :

1- شهاب احمد سعيد العززي، ادارة البنوك الإسلامية، دار النفائس ، الاردن ، 2011 ، ص 11.

- 2- محمد الهاشمي ، المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية ، منشورات الجامعة 7 اكتوبر الادارة العامة ، المكتبات و المطبوعات و النشر ، ليبيا 2010، ص 122- 123.
- 3- نوري عبد الرسول الخاقاني ، المصرفية الاسلامية الاسس النظرية و اشكاليات التطبيق ، دار اليازوري ، الاردن 2011، ص 173.
- 4- الشمري صادق رشيد ، اساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية ، دار اليازوري ، الاردن ، 2008 ، ص 32.
- 5- محمود محمد العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها ، مبادئها ، تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة ، الاردن ، 2012 ، ص 111.
- 6- محمد سليم وهبة و اخرون ، المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، لبنان ، 2011، ص 17-18 .
- 7- حربي محمد عريقات ، ادارة المصارف الاسلامية ، دار وائل ، الاردن ، 2010، ص 122-123.
- 8- زياد جلال الدماغ ، الصكوك الاسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية ، دار الثقافة ، الاردن ، 2012 ، ص 56-57.
- 9- محمد سليم وهبة و اخرون ، المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 19-20.
- 10- محمود محمد العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها ، مبادئها ، تطبيقاتها المصرفية ، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- 11- احمد السعد ، الاوراق المالية المعاصرة دراسة فقهية ، دار الكتاب الثقافي ، الاردن ، 2008، ص 19.
- 12- حطاب كمال ، نحو سوق مالية اسلامية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، السعودية 2005 ، ص 2
- 13- احمد محي الدين ، اسواق الاوراق المالية و اثارها الائتمانية في الاقتصاد الاسلامي ، ص 24.
- 14- احمد سفر ، المصارف و الاسواق المالية التقليدية و الاسلامية في البلدان العربية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2006 ، ص 151.
- 15- عبد الحق حميش ، تفعيل دور هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الانسانية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، الامارات العربية المتحدة ، 2007، ص 108.
- 16- خديجة شوشان ، الشروط الفنية و المهنية لانشاء السوق المالية الاسلامية ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي ، استنبول ، 9-10 سبتمبر 2013 ، ص 5.
- 17- خديجة شوشان ، الشروط الفنية و المهنية لانشاء السوق المالية الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11-17.
- 18- زكريا سلامة عيسى شطناوي ، الاثار الاقتصادية لاسواق الاوراق المالية من منظور الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس ، الاردن ، 2009، ص 235-236 .
- 19- عبد الله ابراهيم نزال ، الخدمات في المصارف الاسلامية اليات تطوير عملياتها ، دار الصفاء ، الاردن ، 2010، ص 101-102.
- 20- حيدر يونس الموسوي ، المصارف الاسلامية ادائها و اثارها في سوق الاوراق المالية ، دار اليازوري ، الاردن ، 2011، ص 129-130.

- 21- حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية اداؤها و اثارها في سوق الاوراق المالية، مرجع سبق ذكره، 122-124.
- 22- وليد صافي و اخرون، الاسواق المالية و الدولية، دار البداية، الاردن، 2010، ص 66.
- 23- زياد جلال الدماغ، الصكوك الاسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 256.
- 24- سليمان ناصر، الصكوك الاسلامية كاداة لتمويل التنمية الاقتصادية و مدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر منتجات و تطبيقات الابتكار الهندسة المالية بين الصناعة التقليدية و الصناعة المالية الاسلامية ن جامعة سطيف، 5-6 ماي 2014، ص 10.
- 25- محمد اكرم لال الدين، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية، رابطة العالم الاسلامي مؤتمر كوالالمبور العالمي الحادي عشر، التمويل الاسلامي، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الاسلامية ماليزيا، 10 نوفمبر 2014، ص 14.
- 26- زياد جلال الدماغ، الصكوك الاسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 258.
- 27- نبيل خليل طه سمور، سوق الاوراق المالية الاسلامية بين النظرية و التطبيق ص 141-143.
- 28- حاج ابراهيم الرحمان، الخطة الاصلاحية في ماليزيا مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا www.Iefpedia.com
- 29- الجزيرة نت، تفاؤل بنمو اسواق المال الاسلامية www.aldjazeera.net
- 30- حاج ابراهيم الرحمان، الخطة الاصلاحية في ماليزيا مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا www.Iefpedia.com
- 31- عبد الحافظ الصاوي، فرص ماليزيا بعد رئاسة الاسيان لتفعيل المصرفية الاسلامية www.Mugtama.com
- 32- محمود محمد علي محمود، التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في تطبيق المصارف الإسلامية الماليزية، المؤتمر العالمي الخامس للصيرفة والتمويل الإسلامي جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 6-7-8 أكتوبر 2012
- 33- سعيد بوهاوة، التجربة المالية الإسلامية الماليزية، تاريخ الاطلاع 2015 www.coffis.fn.seminaire2012 diapositive TR1P2-PPTX